

المرأة الكويتية أثبتت قدرتها على العطاء والإنجاز سعدون حماد: على الحكومة إنصاف المرأة وإقرار مزيد من التشريعات الداعمة لها

جميع مطالبها المستحقة لاسيما تلك التي تتعلق بالوظيفة العامة والتأمينات الاجتماعية بالإضافة لإنصاف الكويتية المتزوجة من غير كويتي والحصول على حقوقها في كفالة ابنائها ومعاملتهم معاملة الكويتيين واعطائهم كل الحقوق الأخرى. وأشار حماد إلى أن المرأة الكويتية ستسهم خلال هذه الانتخابات في تأكيد دورها الفعال وستترك بصمة تؤكد من خلالها أن اختياراتها ستكون لمن يعبر عن صوتها واراتها ولن يستحق تمثيلها ويدافع عن حقوقها، موضحاً أن هناك الكثير من القوانين المطلوب حسمها فوراً وتتعلق بالمرأة وفي مقدمتها تعيينها في الوظائف القيادية حيث تصطدم في الغالب بقرارات تمييزية يمارسها بعض المسؤولين لإصاقتها عن

القيام بدورها وتبوؤ مراكز متقدمة في العمل القيادي بالدولة، مشيراً إلى أن نسبة القيادات النسائية في القطاع الحكومي متدنية جداً كاشفاً في هذا الصدد أنه قد اعد جملة اقتراحات بقوانين لدعم المرأة ودورها في المجتمع وفي الحياة العملية بما يكفل الحصول على كامل حقوقها.

وبين أن المرأة الكويتية اثبتت وفي أكثر من مرة أنها تستحق منا كل الدعم والتقدير لاسيما أنها الرقم الصعب في أي منافسة انتخابية وعليه نحن على ثقة بانها ستوجه اختياراتها لمن تتوسم فيه كل الخير والدعم لها ولمصلحة قضاياها التي وللأسف تغافل عنها الكثيرون معرباً عن امله بأن يسهم في تحقيق ما تصبو اليه المرأة الكويتية من حقوق

المسؤولين لإصاقتها عن جميع مطالبها المستحقة لاسيما تلك التي تتعلق بالوظيفة العامة والتأمينات الاجتماعية بالإضافة لإنصاف الكويتية المتزوجة من غير كويتي والحصول على حقوقها في كفالة ابنائها ومعاملتهم معاملة الكويتيين واعطائهم كل الحقوق الأخرى. وأشار حماد إلى أن المرأة الكويتية ستسهم خلال هذه الانتخابات في تأكيد دورها الفعال وستترك بصمة تؤكد من خلالها أن اختياراتها ستكون لمن يعبر عن صوتها واراتها ولن يستحق تمثيلها ويدافع عن حقوقها، موضحاً أن هناك الكثير من القوانين المطلوب حسمها فوراً وتتعلق بالمرأة وفي مقدمتها تعيينها في الوظائف القيادية حيث تصطدم في الغالب بقرارات تمييزية يمارسها بعض المسؤولين لإصاقتها عن



سعدون حماد

أكد مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق سعدون حماد ضرورة إنصاف المرأة الكويتية وعلى الحكومة أن تدعم المرأة خاصة أن مجلس الأمة السابق كان قد قام بدوره في هذا الصدد وأصر على مساواة المرأة في قرضها الإسكاني مع الرجل إلى أن تم إصدار قانون يضمن لها هذا الحق رفضاً أن تقوم الحكومة ببرد هذا القانون، كما يروج لهذا الأمر الآن، لأنه إذا تم رد هذا القانون فسيقوم مجلس الأمة المقبل بإقراره مجدداً.

وقال حماد في تصريح صحافي إن مجلس الأمة يدعم المرأة فسي مختلف المجالات خاصة في ظل ما تعانيه من قوانين جائرة بحقها وحقوق مسلوطة، مشدداً على ضرورة التعبير عن صوتها بكل امانة وصولاً لتحقيق

خاصة المتعلقة بقضايا السكن وتجنيس أبناء الكويتية وغيرها صالح عاشور: مطلوب تصحيح القوانين السالبة لحقوق المرأة وتميز بينها وبين الرجل

في حاجة لها. كما أكد عاشور أن المرأة الكويتية يجب أن تأخذ نصيبها وأن الأوان أن تأخذ المرأة الكويتية نصيبها في المناصب القيادية، فنسبة التعليم ونسبة الدرجات العليا في مجالات التعليم أكثر وأكبر من الرجال ولذلك لا بد أن تأخذ حقها في تبوؤ هذه المناصب، وعلى الحكومة أفساح المجال للمرأة حتى تشارك أخيها الرجل في المجالات التي تحتاج طبيعة المرأة مثل القضاء الأسري المتعلق بشؤون الأحوال الشخصية وكذلك المجالات الرياضية المراكز القيادية في مؤسسات الدولة.

أولوية التوظيف لأبناء الكويتيات على سائر الفئات الأخرى



صالح عاشور

طالب مرشح الدائرة الأولى صالح عاشور بسرعة تصحيح القوانين التي تميز بين المرأة والرجل في الحقوق، مشيراً إلى أنه مازالت المرأة الكويتية مسلوطة الحقوق بسبب هذه القوانين الجائرة. وأضاف عاشور في تصريح صحافي أنه أن الأوان أن تسارع الحكومة بإجراء تعديلات على هذه القوانين وخصوصاً القوانين المتعلقة بسكن المرأة وتجنيس أبناء الكويتية فضلاً عن ضرورة أن تكون أولوية التوظيف لأبناء الكويتيات على سائر الفئات الأخرى خصوصاً فيما يتعلق بالتحصينات التي تكون الدولة

أكد أنه لا بد أن نعي حقيقة الخطاب السياسي لبعض التيارات السياسية سعود السبيعي: المرحلة المقبلة تتطلب التسامح والحوار الوطني للحفاظ على الكويت واستقرارها

بالحقائق وتحويرها عن مسارها فلا بد بعد ذلك أن تتضح الصورة الحقيقية ولا بد أن نعي حقيقة الخطاب السياسي لبعض التيارات السياسية ليس بظاهرة وإنما بمسا وراه من نوايا ونحن لا نخون ولا نحجب حق أحد في التعبير عن رأيه ولكن ليس للبعض أن يمارس ذلك ضد المواطنين والشباب الذين ورطوا بسبب نوايا البعض. وأضاف: مصر تصدرت مشهد ما سمي بالربيع العربي من أجل أن يتألموا جزءاً من الربيع الديموقراطي الذي تعيشه الكويت منذ صدور دستور 1962 بخصوص دستوره التي كفلت النظام البرلماني وحسب التقاضي والحريات والمساواة وكما شهدنا ما يحدث في دول العالم العربي من صراعات

حزبية باسم الديموقراطية علينا أن نحمد الله ونشكره على ما نحن به من نعمة وإن نترحم على أعضاء المجلس التأسيسي الذين صاغوا دستوراً سبق الدستور المصري الصادر عام 1971 ويمشروع ديموقراطي سبق أوأته. وأكد السبيعي أن المرحلة المقبلة تتطلب منا لغة التسامح من أجل أن نكون في حوار وطني من أجل الحفاظ على الكويت

متنيسة من أجل مستقبل ونجاح خطط التنمية وأن نبتعد عن منهج الإقصاء والتخوين فالكويت تستحق منا الوفاء والولاء لها وليس للمصالح الحزبية أو القبلية أو الطائفية وكفأنا من حالة الشحن والكرامية بين فئات وشرائح المجتمع.



سعود السبيعي

قال مرشح الدائرة الخامسة المحامي سعود السبيعي إن ما حدث في مصر هو رد فعل على سياسة الترهيب السياسي التي مورست وكبت حرية التعبير عن الرأي بمحاولة البعض استغلال الدين لمصلحته السياسية واعتبار مخالفه بالراي معادين للاسلام ومحاولة قصر الايمان بالديموقراطية على انفسهم وإقصاء الراي الأخر.

وأضاف السبيعي أن الخطب الرنانة والشعارات الزائفة واستغلال أحداث معينة لتأجيج الشارع وسائل قد تنجح في استدراج البسطاء باستغلال مشاعرهم وطبيعتهم إلا أن ذلك الاستغلال ليس له أن يدوم فالعشق مهما حاول البعض إخفاءه أو التلاعب

طالب الحكومة بضرورة تطبيق مواد قانون الوحدة الوطنية العمر: نتطلع لبناء الكويت بعيداً عن الاصطفافات الطائفية

بين أبناء الوطن الواحد وعلينا جميعاً مرشحين ونأخين نزع قتل ما قد يثير الفرقة بين شعبنا فالكويت هي ملاذنا بعد الله سبحانه وتعالى وهي بلدنا الذي ضحينا من أجله، موضحاً أنه علينا أن نستذكر ويكل فخر أن تراب الكويت ارتوى بدماء الشهداء الذين مثلوا جميع الفئات والطوائف.

وشدد العمر على أهمية دور الحكومة في هذا الصدد بتوعية الجميع من مغبة سلوك هذا الاتجاه بل ان عليها مسؤولية أكبر في أهمية تطبيق قانون الوحدة الوطنية وتفعيل موادها بالإضافة لنشر مبادئ الالتزام بالوحدة الوطنية والتكاتف والتلاحم من أجل السير على النهج الذي رسمه الآباء والأجداد،



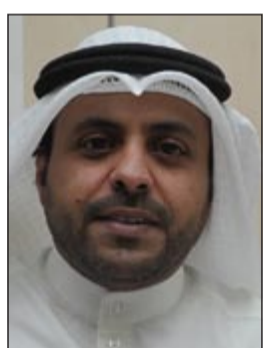
جمال حسين فهد العمر

طالب مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة النائب السابق جمال العمر بضرورة العمل لبناء الكويت وتوحيد صفوفها بعيداً عن الاصطفافات الطائفية والابتعاد عن إثارة التفرقات الطائفية أو الفئوية، مشيراً إلى أننا جميعاً كويتيون وعلينا أن نتطلع لمستقبل بلادنا ونوجه الجهود لتعزيز وحدتنا التي تضرب بها الأمثال، مسترشدين بنوجبهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الذي يؤكد في كل مناسبة وخطاب على الوحدة الوطنية وتلاحم أبناء الكويت.

وذكر العمر في تصريح صحافي إن المرحلة الراهنة لا تحتتمل تأجيج الخلافات وخلق الصراعات البغيضة

مشيراً إلى أن على الناخب الأخذ بعين الاعتبار كل ما حدث في الفترة الماضية من طرح لا يتفق وتوجهات صاحب السمو الأمير ونبد كل ما من شأنه أن يمس قيمنا وعاداتنا وترايطنا ووجدتنا، لافتاً إلى أن المشاركة في الانتخابات هي السبيل لتعزيز وحدتنا الوطنية. وقال: إن الانتخابات مرحلة حاسمة في تاريخ الكويت، داعياً الناخبين إلى أدراك هذا الأمر وحسن الاختيار والاستفادة من الأخطاء السابقة للسلمتين التشريعية والتنفيذية والعمل على إصلاح أي خلل قد يواجهنا جميعاً، داعياً الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها وعدم تكرار الوقوع في الأخطاء الإجرائية.

مختلف الحالات وعلى جميع الصعد التنموية». وأضاف الجبري: قبل نحو ستة أشهر خضت انتخابات مجلس الأمة انطلاقاً من مبدئين راسخين هما، أولاً: التزام ما أقرته شريعتنا الإسلامية الغراء بوجود طاعة ولي الأمر، وثانياً: الاعتقاد بصحة آراء الخبراء الدستوريين الذين دفعوا يوماً بعدم وجود أي شائبة دستورية في مرسوم الصوت الواحد، وهذا هو القضاء الكويتي النزيه يصدر بالحق، ويؤكد سلامة موقفنا وانتصارنا للحق الواجب اتباعه. وقال: «ستة أشهر قضيتها في مجلس الأمة المبطل بحكم المحكمة الدستورية، أحسب فيها أنني كنت كهدي مع إخواني المواطنين نصيراً لقضاياهم وتطلعاتهم وآمالهم، ومع هذا أقول إن ما تحقق في هذا المجلس من إنجازات



محمد الجبري

دشن حملته الانتخابية تحت شعار «مع التنمية.. مع الدستور» الجبري: أطالب الحكومة بعدم رد قوانين المجلس المبطل

مختلف الحالات وعلى جميع الصعد التنموية». وأضاف الجبري: قبل نحو ستة أشهر خضت انتخابات مجلس الأمة انطلاقاً من مبدئين راسخين هما، أولاً: التزام ما أقرته شريعتنا الإسلامية الغراء بوجود طاعة ولي الأمر، وثانياً: الاعتقاد بصحة آراء الخبراء الدستوريين الذين دفعوا يوماً بعدم وجود أي شائبة دستورية في مرسوم الصوت الواحد، وهذا هو القضاء الكويتي النزيه يصدر بالحق، ويؤكد سلامة موقفنا وانتصارنا للحق الواجب اتباعه. وقال: «ستة أشهر قضيتها في مجلس الأمة المبطل بحكم المحكمة الدستورية، أحسب فيها أنني كنت كهدي مع إخواني المواطنين نصيراً لقضاياهم وتطلعاتهم وآمالهم، ومع هذا أقول إن ما تحقق في هذا المجلس من إنجازات

ليس إلا غيضاً من فيض وهو ما نسعى جميعاً إلى تحقيقه، وأحمد الله تعالى أن أبرز ما أقره هذا المجلس من مقترحات تقدمت بها، وأخص هنا بالذكر صندوق الأسرة وخصخصة خطوط الجوية الكويتية وزيادة علاوة الأبناء وزيادات العسكريين، فضلاً عن مقترحات بقوانين أخرى لم يكتب لها الإنجاز نتيجة إبطال المجلس».

و دعا الجبري الحكومة إلى عدم رد القوانين التي أقرها مجلس الأمة المبطل، وخاصة قوانين إنصاف المرأة وزيادات العسكريين وزيادة علاوة الأولاد وخصخصة «الكويتية» وفقاً للبنود الواردة في كل قانون بما يضمن إرساء العدالة الاجتماعية وتأمين حقوق الموظفين في «الكويتية» بعد خصخصة المؤسسة.

أثنى على موقف أمير العوازم في تغليب المصلحة الوطنية مخيط العازمي: البلد يمر بمرحلة حرجة

احترام السلطة القضائية، لذلك كان من الأجدر المشاركة في هذه الانتخابات تأكيداً لهذا المبدأ وإذا أتى المجلس القادم فالخيارات مطروحة أمام السلطة التشريعية لتقديم أي قانون تجده مناسباً وأي توزيعية للدوائر وحتى في عدد الأصوات وهذا حق مكتسب لمجلس الأمة. وقال مخيط العازمي: يجب ألا ننسى الموقف الوطني والمشر من أمير قبيلة العوازم فلاح بن جامع الذي غلب المصلحة الوطنية على أي مصلحة أخرى بعد أن حسنت المحكمة الدستورية مرسوم الصوت الواحد والذي بنى عليه أصبحت المشاركة استحقاقاً

وطناً حتى لا تترك الساحة لأصحاب الأهواء والمصالح الضيقة مع مراعاة حق كل إنسان عن التعبير عن رأيه بالمشاركة أو المقاطعة دون المساس بالآخرين بالتجريح والتخوين لأننا في النهاية نحن أبناء وطن واحد تجمعنا الكويت، مشدداً في ذات الوقت على الحكومة المحافظة على العملية الانتخابية من الخدش والعبث والمال السياسي الذي دائماً يظهر على الساحة مع كل انتخابات ووزارة الداخلية تقع عليها المسؤولية الكاملة في هذا الجانب، متمنياً لكل صاحب طرح وفكر متزن ومنهج مستقيم التوفيق والسداد.



مخيط العازمي

طالب مرشح الدائرة الخامسة د.مخيط العازمي بضرورة الاستقرار والهدوء في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد وهذا لا يعني التقاضي عن أخطاء الحكومة لكن أن يتوحد الشعب الكويتي بكل أطيافه كما عهدناه من أجل الكويت والسير بسفيتها إلى بر الأمان وهذا لا يتأتى إلا من خلال المشاركة الإيجابية في الانتخابات والتي أصبحت مطلباً شعبياً إذا أردنا الإصلاح لمستقبل أجيالنا. وأضاف العازمي في تصريح صحافي إن حكم المحكمة الدستورية كان هو الفصل بين المقاطعة والمشاركة والمعروف أن الشعب الكويتي جبل على



الرئاسة العامة للحرس الوطني

إعلان

تعلن الرئاسة العامة للحرس الوطني عن قبول دفعة جديدة من الطلبة ضباط الصف (رقباء أوائل)

أولاً: شروط القبول:

1. أن يكون كويتي الجنسية.
2. أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو مايعادلها.
3. أن يكون لائقاً صحياً للخدمة الميدانية وأن لا يقل طول قامته عن (160سم).
4. أن يكون وقت التسجيل قد بلغ من العمر (18) سنة على الأقل ولم يتجاوز (26) سنة.
5. أن يكون محمود السيرة والسلوك حسن السمعة.
6. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكون قد رد إليه اعتباره.
7. ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة لدى أي جهة حكومية بحكم أو بقرار تأديبي نهائي.
8. أن يجتاز اختبارات القبول والمقابلة الشخصية.
9. أن يقدم استقالته من جهة عمله إذا تم قبوله نهائياً في الحرس الوطني.

ثانياً: مدة الدراسة (بمعهد ضباط الصف بوزارة الداخلية):

1. أن يقضي الطالب مدة سنتين دراسيتين في معهد ضباط الصف بوزارة الداخلية مقسمة على 4 فصول.
2. يمنح الخريج شهادة الدبلوم في علوم الشرطة.
3. يعين الخريج بأول مربوط رتبة رقيب أول.

ثالثاً: المستندات المطلوبة:

على من يرغب الالتحاق بهذه الدفعة ممن تتوافر فيهم شروط القبول التقدم إلى مقر التسجيل بمعسكر الصمود - قاعة الشهداء (البوابة الغربية) مصطحباً معه المستندات التالية:

1. شهادة الجنسية الكويتية الأصلية + 3 صور عنها.
2. البطاقة المدنية الأصلية + 3 صور عنها.
3. شهادة الجنسية الأصلية الخاصة بكل من الوالدين وصورة عنها.
4. شهادة الميلاد الأصلية + 3 صور عنها.
5. النسخة الأصلية للشهادة الدراسية معتمدة ومصدقاً عليها + 3 صور عنها.
6. احضار إيصال إخطار للبحسمة من الإدارة العامة للأدلة الجنائية (تتم المراجعة حسب المحافظات).
7. عقد الزواج الأصلي وشهادة جنسية الزوجية الأصلية وصورة عن كل منهما (للمتزوج).
8. عدد (4) صورة شخصية ملونة مكشوف الرأس مقاس (4 × 6).

تقبل الطلبات خلال الفترة من 2013/7/17 وحتى 2013/7/25 بمقر التسجيل بمعسكر الصمود - قاعة الشهداء (البوابة الغربية)

فترات الدوام الرسمي: من 7.00 صباحاً حتى 1.00 ظهراً
وفي رمضان: من 9.00 صباحاً حتى 1.00

للاستفسار: 24999999 - داخلي 71599 - www.kng.gov.kw